وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

مجلة البحوث السياسية والادارية

مجلة علمية محكمة تصدر بجامعة الجلفة -الجزائر

العدد الرابع/ جوان 2014

موقع المجلة: www.univ-djelfa.dz/ar

ISSN: 2335-1128

رقم الايداع القانوني: 5795 -2012

الرئيس الشرفي:

أ.د. شكري علي، مدير جامعة زيان عاشور بالجلفة

مدير المجلة:

أ. د. سنوسي خنيش

مسؤول النشر:

أ. زوامبية عبد النور

رئاسة التحرير:

أ. الكر محمد /أ. قيرع سليم

هيئة الاستشارة والتحكيم العلمي:

أ.د عمار بوحوش..... جامعة الجزائر

أ.دعلي خليفة الكواري..... جامعة قطر

أ.د مزوي محمد..... جامعة الجزائر

ا.دطواهر محمدالتهامي..... جامعة الجزائر

ا.د حسان هشام..... جامعة الجلفة

د.حاروش نورالدين..... جامعة الجزائر

أ.د.خنيش السنوسي..... جامعة الجلفة

د.طعيبة أحمد..... جامعة الجلفة

د.حميد بن علية..... جامعة الجلفة

د.بن داود ابراهيم..... جامعة الجلفة

د.صالح زياني..... جامعة باتنة

أ. الكر محمد.....جامعة الجلفة

أ.د.بن الزين محمد الأمين.جامعة الموصل

أ.د ع المطلب ع المجيد.. أكاديمية السادات

أ.د عيسى قادري..... جامعة باريس

ا.د غازي خالد ابو عرابي. الجامعة الأردنية

أ.د أحمد حلواني..... جامعة دمشق

أ.د سليم قلالة..... جامعة الجزائر

أ.د سرير عبد الله..... جامعة الجزائر

د.بن أحمد عبد المنعم..... جامعة الجلفة

د. محمد فرحي..... جامعة الأغواط

د.محمد الطاهر قادري.... جامعة الجلفة

أ.د عبد القادر كاشر.... جامعة تيزي وزو

أ. قيرع سليم ..... جامعة الجلفة

هيئة التحرير:

أ. كاس عبد القادر

أ. خلـــيل بن عـلي

أ. معمري خالد

أ. عزلاوي أمال

أ. نوري نعـــاس

أ. جـداوي خليل

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

تصدر مجلة البحوث السياسية والادارية في شكل دوري تهتم بمجال العلوم الانسانية والسياسية والادارية باللغة العربيـــــة، الفرنسية والانجليزية ويشترط في البحث ألا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مكان أخر وتخضع البحوث كلها للمعايير والشروط التالية:

- أن تعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات العلمية.
- تقدم المقالات مكتوبة في عدد صفحات لا يتجاوز 15 صفحة من حجم صفحات A4بحجم الخط Traditional Arabic 16اما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 14على أن تكون الهوامش في أخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 14 بالنسبة للغة العربية و12 بالنسبة للغة الأجنبية.
- يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية وأخر بلغة غير التي قدم بها البحث.
- المقالات المرسلة إلى المجلة لا ترسل إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها.
- يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بجوهر الموضوع.

ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالمجلة عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

Profelker @yahoo.fr
profsp17@yahoo.fr

تنبيه: إن الدراسات والبحوث المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها فحسب وليس بالضرورة أن تكون معبرة عن رأي المجلة

الفهرس

افتتاحية العدد: البيئة والتنمية في الجزائر: تناغم أم تصادم؟ 1

الأستاذ الدكتور: سنوسي خنيش جامعة الجلفة

أثر تفاقم الضرر الجسدي على التعويض بعد صدور الحكم النهائي 6

الدكتور: ربحي احمد عارف اليعقوب كلية الحقوق، جامعة جرش الأردن

البعد الديمغرافي في العلاقات التركية مع دول البلقان 30

الدكتور: مراد فول كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03

الخدمات الصحية في الجزائر.. واقعها وآفاق تحسينها دراسة ميدانية لعيادة طبية بالقطاع الخاص 42

الدكتور: نورالدين حاروش كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03

إصلاح الوظيفة العامة ودورها في إدارة الحياة المهنية 62

الأستاذ: داسة مصطفى جامعة الجزائر 02

القيم الإنسانية في النزاعَات الحربية قبسات من مشكاة السّيرة النّبوية 77

الأستاذ: محمد شريَّط جامعة زيان عاشور بالجلفة

التكاملية بين الحكم الراشد والمواطنة الصالحة في تجسيد الإصلاح الإداري 99

الدكتور: بن داود براهيم أستاذ محاضر "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة

تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر 107

الدكتور: أحمد لشهب جامعة الجزائر 03

الإتجاهات الحديثة لإصلاح بيروقراطية الإدارة من منظور مقاربة الحكم الراشد 128

الأستاذة: نادية بن احمد / الأستاذة: ليلى حسيني كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة "تلمسان"

التنمية البشرية: مقاربة لمحددات التأسيس ومضامين الأداء 140
الأستاذة: فرقاني فتيحة أستاذ بقسم العلوم السياسية- جامعة جيجل

ثورية الخصوصية في العلوم السياسية قراءة في مرتكزات "تحيز النموذج المعرفي" وأدوات التجاوز..... 159
الأستاذ: عبد القادر سعيد عبيكشي قسم العلوم السياسية جامعة جيجل _ الجزائر

دور البرامج التنموية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1975 -2011) 173
الأستاذ: كبير مولود جامعة زيان عاشور بالجلفة

أزمة البناء المؤسساتي في الجزائر 192
الدكتور: بن مرزوق عنترة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة – الجزائر-

الإبداع والتميز في تعامل عمر بن عبد العزيز مع الزكاة..... 210
الأستاذة: فلياشي سامية جامعة الجزائر 3

القضاء الجنائي وتقنية البصمة الوراثيّة (مدى إلزامية تقنية البصمة الوراثية على القاضي الجنائي) 225
الاستاذة: جادي فايزة جامعة الجزائر 1

أثر البيئة الداخلية والبيئة الخارجية على التنظيم..... 255
الدكتورة: علوط الباتول / الأستاذة: مجبري سلمة جامعة الجلفة

تدخل الإدارة الجزائرية عبر المرفق العام في القطاع الاقتصادي 266
الاستاذ: بلقاسم بن العايب / الزهرة سعيدي جامعة الجلفة

عودة الظاهرة الاستعمارية لدول أسيا (المداخل السياسية الجديدة)..... 294
الأستاذ: رافع أمبارك جامعة الجلفة

مفهوم التمكين "في عملية التنمية الإنسانية" 301
الأستاذة: قنوفي وسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف

انعكاسات أزمة الديون الأوربية على اقتصاديات الدول العربية 309
الدكتور: شليحي الطاهر، جامعة الجلفة

دور التطوير التنظيمي في عصرنة العمل الإداري 316
الأستاذ: كاس عبد القادر / كمال بن سليم ، جامعة الجلفة

تجربة صناديق الثروة السيادية كبديل عن الإيرادات النفطية 339
الدكتور: حميدة مختار ، جامعة الجلفة / الأستاذ: قسوم بلخير جامعة باتنة

البيئة والتنمية في الجزائر: تناغم أم تصادم؟

الأستاذ الدكتور: سنوسي خنيش

لم يعد مفهوم البيئة اليوم ذلك المفهوم الأحادي، الضيق المضمون الذي يعني مجرد تنظيف الهواء والماء و الأرض من التلوث، بل أضحى مفهوما مركبا يستوعب الخبرات الجديدة التي أنتجتها البشرية في شتى حقول العلم والمعرفة، ويعالج جميع المسائل المتصلة بالحياة، مثل حفظ الأنواع الحية، واستثمار الموارد الطبيعية، ونقل التقانة، ومشكلات الفقر والسكان والاستهلاك، والتجارة الدولية وأسعار المواد الأولية، وعلاقات الشمال بالجنوب، وهذا ما أشارت إليه العناوين العريضة لمؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة والتنمية، وتضمنتها الوثائق الأساسية لكل قمة. وهذا ابتداء من مؤتمر "**استوكهولم**"،المنعقد في عام 1972م، والى غاية مؤتمر "**ري ودي جانيرو 2**"، المنعقد في عام 2012م.

فالبيئة لم يعد ينظر إليها على أنها كيان مستقل بذاته، بيد أن البيئة بوصفها ممارسة اجتماعية كفيلة بان تشرك بشكل أو آخر كافة أعضاء المجتمع، لها مميزاتها الخاصة التي تستلزم صيغا وأنشطة معينة وتتطلب البلاد العربية إقامة وتطوير بنى ومؤسسات خاصة بها، وتجديدا مستمرا لمضامينها وأساليبها وأشكالها وإثراء وتحديثا لمفاهيمها، بل وتتطلب أيضا صيغ ورؤى ومفاهيم جديدة.

ومع أن المجتمع هو الذي يحدد أسس المحافظة على البيئة، إلا أنها تمارس التأثير على المهمة التي يوكلها المجتمع للبيئة، وعلى نسبة المنتفعين بها من السكان، وعلى أهدافها، ومضامينها، وأساليبها. إلا أن الدراسات البيئية لا يمكن أن تحقق أغراضها، وكذا السياسات البيئية وبناها وأساليبها، إلا إذا كانت مندرجة في إطار التحولات الاقتصادية حيث تدخل هذه الأهداف هذه التغيرات في إطار الحركة الفكرية التي ترى أن البيئة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية.

ولكن من الملاحظ، أن تحقيق حفاظ على البيئة في أي بلد مازال يتطلب الكثير من الجهود، من أجل تحقيقه في ظل ارتقاء المجتمع المحلي في مجموعه عن طريق استخدام أفضل لموارده البشرية والطبيعية. وينبغي تنظيم الجهد العالمي والإقليمي والمحلي لإنقاذ البيئة حول أهداف إستراتيجية تمثل أهم التغييرات وتتيح لنا في الوقت نفسه تنظيم، وقياس، وتقييم تقدمنا نحو إحداث هذه التغييرات من جهة ومواجهة التحديات المطروحة، والكيفيات التي من شانها أن تساهم في الرد عليها من جهة ثانية. وينبغي أن تساند كل مجموعة من السياسات التي تمكن الإنسانية من بلوغه بأسرع وأكفأ وأعدل ما يمكن.

وبالتالي فإن إصلاح إدارة التنمية الراهنة في الجزائر، وتنميتها من أجل تحولها إلى إدارة للتنمية الفعالة والمستدامة، يتطلب إعادة النظر في وظائف الإدارة الراهنة وتوجهاتها، كما يتطلب إعادة للنظر في البناء التنظيمي للإدارة وعلاقة القطاعات فيما بينها، ولن يتأتى ذلك إلا بالنظر إلى الإصلاح السياسي والإداري من جهة، والتنمية الإدارية من جهة ثانية، باعتبارهما عمليتين مستمرتين. ولأجل مواجهة تحديات التنمية الإنسانية، فإن الأمر يستلزم ضرورة ترسيخ أسلوب العمل المؤسساتي، وهذا ما يتطلب بدوره ضرورة تنفيذ إستراتيجية إصلاح إداري شاملة، بحيث لا تقتصر هذه الإستراتيجية على الترتيبات الإدارية

وحدها، بل يفترض أن تشمل دراسة معمقة لمنظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في البلدان العربية الإسلامية عموما، وفي الجزائر خصوصا. وتحتاج هذه العملية إلى إجراء دراسة وتشخيص دقيق للبيئة بمختلف أبعادها، وخلق قاعدة من البيانات الدقيقة والمعبرة التي تمكننا من الواقع البيئي بسلبياته وإيجابياته. كما تحتاج هذه العملية أيضا إلى اعتماد برامج مكثفة لنشر الفكر المؤسساتي وخلق القناعات بجدواه وإمكانات الاستفادة منه.

وهذا ما يتطلب إيجاد جهاز، قائم بحد ذاته، للإصلاح الشامل يعبر عن إرادة تنموية وبيئية، ويمتلك القدرة اللازمة لاتخاذ القرارات الملائمة والقدرة على متابعة تنفيذها، ويتمتع بالتمثيل المعبر عن مشاركة واسعة لقطاعات الإدارة. فضلا عن وجود إمكانيات وقدرات فنية لديه، تسمح له بتبني سياسات عملية وبلورة إستراتيجية شاملة وقطاعية من اجل تحقيق الإصلاح والتنمية الإدارية المنشودين، بهدف إيجاد واستمرارية إدارة التنمية من جهة، وإدارة حماية البيئة من جهة ثانية.

وبسبب سوء استغلال الموارد الطبيعية بفعل سوء التخطيط الإنمائي، نجد أن أهم الممارسات الخاطئة للموارد الطبيعية، من جهة، والتجاهل الواقع للظروف السائدة في البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من جهة ثانية، قد أدى إلى العديد من النتائج السلبية، والتي أصبحت بمثابة تحديات حقيقية، تتطلب ضرورة الرد عليها، وإيجاد حلول مناسبة لها.

حيث تتلخص أهم هذه الممارسات الخاطئة في: الاستخدام السيئ للغطاء النباتي والممارسات الخاطئة في إدارة تنمية موارد الثروة الحيوانية والأحياء البرية والاستخدام السيئ للأراضي والاستخدامات غير المواتية للمياه والموارد المائية المتاحة و عدم التحكم في التخطيط السكاني و بروز مشكلة النقص التدريجي للمجالات البيئية الهامة وغياب التخطيط الإستراتيجي الفعال في برامج التنمية، سواء بالنسبة للتوازن الجهوي والجغرافي، أو سواء عبر المناطق الجغرافية الرئيسية و غياب سياسة فعالة للتكامل الاجتماعي والمجموعات الاجتماعية في المدن الداخلية، نظرا لضعف تحكم برامج التنمية من جهة، وقلتها - مقارنة بمدن الشمال... كما أن التدهور الكلي أو الجزئي الناتج عن الجفاف أو التصحر قد يصيب عنصرا أو أكثر من عناصر الأنظمة البيئية مما يؤدي إلى اختلال التوازن الحركي الدقيق بين المكونات الطبيعية المتمثلة بالظروف الأرضية والتربة والغطاء النباتي والمناخ والإنسان والحيوان.

إن إنشاء جهاز إداري لحماية البيئة، لا بد وأن يخضع في تنظيمه للمرونات الكافية، حتى يتكيف مع الخصوصيات المحلية لكل منطقة، الأمر الذي يساعد على تحديد المشكلات البيئية التي من شأنها أن تبرز أو تقع. ومن ثم نصل إلى إيجاد الحلول وفقا للخصوصيات البيئية المميزة لكل منطقة على حدا، و يكون ذلك وفقا لتنظيم فعال ينطلق من المواطنين ليصل في الأخير إلى المستوى الوطني بمختلف أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية. مع ضرورة أن يتم التركيز أولا على البعد العربي الإسلامي، ثم الإفريقي،فالجنوبي، ثم المتوسطي، ليأتي البعد الدولي في آخر المطاف.

فالأمر يستلزم ضرورة إعطاء البعد الوطني والإقليمي في الإستراتيجية العامة لحماية البيئة ومكافحة التدهور البيئي حقه، بعيدا عن الخلافات المرحلية، وخلل المراحل، والحلول التلفيقية، والسياسات الشعبوية. حيث أن التعاون بين البلدان العربية والإسلامية أكثر جدوى وفعالية من أن تعمل كل دولة

لوحدها. ومن المؤكد أن التنمية الوطنية تتسارع وتزداد صلابة ورشادة، إذا انطلقت خططها من إستراتيجية تنموية وطنية تأخذ بكل الأبعاد البيئية المطروحة على المستويات المحلية، كما أن الأمر يستلزم العمل المشترك مع الدول التي تتشارك معنا في الأطروحات الفكروية والعقائدية للتعويض عن الميزة التي تتمتع بها هذه الدول حاليا في مجال الطاقة النفطية التي تعتبر محدودة الأجل إذا ما تمت مقارنتها بالمزايا الأخرى في الموارد والطاقات والقوى المنتجة لهذه البلدان والتي تتصف بالديمومة والعطاء والنمو المتواصل والمستمر. فالهدف النهائي من هذا الجهد هو دعم أنماط جديدة من التفكير والتدبر في العلاقة القائمة بين البيئة الحضارية التنظيمية في بعدها الوطني والمحلي وما تتسم به من انسجام وتناغم بين إدارة التنمية وإدارة حماية البيئة- والبيئة الإقليمية والعالمية.

ومن أجل تحديد الصلاحيات الوزارية بدقة ووضوح، فإنه ينبغي إنشاء وزارة للبيئة والموارد الطبيعية تكون مستقلة بذاتها، ذلك أن وزارة البيئة في الدول الصناعية ،خصوصا، تعتبر من المرافق العامة الأساسية. حيث يقع على عاتقها تنفيذ السياسة البيئية وفقا للسياسة العامة، التي تحددها رئاسة الحكومة أو مجلس الوزراء، وبالتنسيق مع رئاسة الحكومة مباشرة، وعبر الأمانة العامة للحكومة تحديدا. فالقطاعات الوزارية أصبحت كلها معنية بقضايا البيئة ومشكلاتها، ولذا فمن الضروري أن يكون التنسيق على أعلى مستوى ممكن حتى لا يحدث التضارب في الصلاحيات فيما بين الوزارات، أو أن يحدث التناقض في القرارات المتخذة. ذلك أن وظيفة الأمانة العامة تبقى محصورة في غربلة القرارات المتخذة بشان البيئة وحمايتها وصونها. وبذلك يصبح اقتراح الخطوات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للبيئة، مقترنا بضرورة التنسيق مع الإدارات المعنية بحماية البيئة.

وبطبيعة الحال فإن ذلك لا ينفي الأدوار المصيرية والحاسمة الموكلة إلى الأجهزة الأخرى المعنية بالبيئة، على غرار المجلس الوطني للتنمية و البيئة (والهدف الأساسي من إنشاء المجلس الوطني للتنمية و البيئة، هو توجيه الإستراتيجية العامة للبيئة والتنمية انطلاقا من المستويات المحلية ووصولا إلى المستوى الوطني، مع ضمان التمويل اللازم للبرامج التنموية المختلفة، سواء من طرف القطاع العام وخزينة الدولة، أو من طرف القطاع الخاص، ولا يكون ذلك إلا بالتوافق مع أولويات كل منطقة أو جهة. إن فعالية هذا المجلس وكل المجالس المحلية المرتبطة به، وأدائها الرشيد، يبقى مرتبطا بعنصر التمويل المتعلق بالبرامج التنموية والبيئية، فكلما زاد التمويل كلما زاد الانعكاس بالإيجاب على المجتمع والمحيط العام معا.

فالتجربة الميدانية، منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، أثبتت عدم جدوى إلحاق إدارة البيئة بوزارة معينة، ذلك أن البيئة لم تعد تشكل جانبا منفصلا عن القطاعات الأخرى، وإنما تدخل في كل المجالات الحياتية، وبالتالي فهي ملخص لأسلوب حياة متكامل ومتناغم. ولهذا تجدر الإشارة إلى ضرورة إيجاد مديريات للبيئة- وهذا ما حدث فعلا، حيث تم تحويل المفتشيات الولائية المعنية بالبيئة إلى مديريات- حتى نتمكن من دراسة وتحديد الأبعاد الرئيسية للبيئة الجزائرية. ومن ثم نتمكن من الوصول إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والتناغم مع الأبعاد التي تعمل إدارة حماية البيئة من خلالها ولأجلها.

فالهدف من هذه الإصلاحات الإدارية في مجالي البيئة والتنمية، هو الوصول إلى تحديد الأدوار بين الإدارة كجهاز تنفيذ وتنمية، وبين إدارة حماية البيئة التي تعنى أساسا بالإنسان ومحيطه العام. وهذا

الاعتناء بالإنسان أو المواطن يتجلى من خلال مستويين هامين: حيث يتمثل المستوى الأول في مشاركة جميع المواطنين في اتخاذ القرارات؛ انطلاقا من المسؤولية الذاتية ورقابة الضمير والحس الوطني، بينما يتمثل المستوى الثاني في إحلال الرقابة على إدارة التنمية سواء كانت إدارية أو سياسية أو شعبية.

بحوث محكّمة